لمَ لا تجدي استراتيجية مكافحة التمرد نفعاً

بواسطة جيمس جيفري (/ar/experts/jyms-jyfry-0)

فبراير
متوفر أيضًا باللغات:
English (**/policy-analysis/why-counterinsurgency-doesnt-work**)

عن المؤلفين

جيمس جيفري (/ar/experts/jyms-jyfry-0)

جيمس جيفري هو زميل متميز في زمالة "فيليب سولونتز" في معهد واشنطن

مقالات وشهادة

أعطى كلٌّ من ماكس بوت (في مقاله الصادر في عدد تشرين الأول/نوفمبر- كانون الأول/ديسمبر 2014 تحت عنوان More Small Wars"مزيدٌ من الحروب الصغيرة") وريك برانين (في مقاله Withdrawal Symptoms/"الأعراض الانسحابية" الصادر في عدد تشرين الأول/نوفمبر- كانون الأول/ديسمبر 2014) فكرةً عن الأخطاء التي اقترفتها الولايات المتحدة على مستوى العمليات في العراق. وفي حين أن التوصيات التي اقترحها بوت لتحسين آلية التفاعل في العملية المقبلة لمكافحة التمرد اتسمت بالحكمة والعقلانية - مع أن بعضها يتطلب درجة استعداد أكبر لتقبل وقوع الضحايا - إلا أن الحجج التي تقدم بها برانين حول الأخطاء التي ارتكبتها الولايات المتحدة في العراق بين عامي 2010 و 2012 بدت عموماً صحيحة بالنسبة لي كوني أنا نفسي أحد الأشخاص الذين يقترفون بعضاً من تلك الأخطاء.

لكن الحجج التي ذكرها بوت وبرانين قائمة على افتراضٍ خاطئ ألا وهو أن الولايات المتحدة لو نفّذت استراتيجية مكافحة التمرد بالشكل السليم لنجحت في مسعاها. فلو كان هدف واشنطن الأساسي هو تغيير العراق بشكلٍ يمكّن حكومة بغداد من ممارسة الحكم بكفاءة وقمع التمرد في البلاد وتطوير مؤسسات صالحة وعاملة على نسق المؤسسات الغربية لكان مقدراً لأعمال مكافحة التمرد أن تبوء بالفشل - تماماً كما فشلت الولايات المتحدة في فيتنام والصومال وأفغانستان. فاللوم لا يقع على رداءة التنفيذ بل على الاستراتيجية بحد ذاتها.

إن مكافحة التمرد كما وصفها الجنرال ديفيد بتريوس في "الدليل الميداني لمكافحة التمرد الخاص بقوات مشاة البحرية في الجيش الأمريكي" لعام 2006 تستدعي مقاربةً من ثلاث ركائز تعرف بـ "الإخلاء والحفظ والبناء" وتعني: طرد المتمردين من منطقة معينة ومنعهم من العودة وبناء مؤسسات محلية تساعد السكان على المضي قدماً. وصحيحٌ أن القوات العسكرية الأمريكية قادرة على تنفيذ الركيزتين الأوليتين كونهما ذات طبيعة عسكرية في المقام الأول إلا أنها تقع في المشاكل مع الركيزة الثالثة ذات الطبيعة المفتوحة. ومع أن الجيش يستطيع الاستعانة بالوكالات الحكومية المدنية الأمريكية لتقديم مساعدة محدودة جداً إلا أن هذه الهيئات أيضاً افتقرت في الماضي إلى التناسق فيما يتعلق بتنفيذ عمليات الإصلاح والمصالحة حتى في البلدان التي يعمها السلام.

وفي الواقع أن ركيزة "البناء" طموحة بالفعل فهي تقتضي تطوير حكومات محلية كفوءة وقوى أمنية قادرة على الحلول محل القوات الأمريكية. غير أن أوراق اللعبة تنذر بالفشل فالولايات المتحدة تميل إلى تكليف جنودها بمهام مكافحة التمرد فقط في حال غياب حكومة مركزية صديقة لها (ومثالٌ على ذلك أفغانستان في عام 2001 والعراق في عام 2003) أو في حالة تفوق المتمردين على نحو ميؤوس منه (كما في فيتنام في عام 1965). وفي الحالات المماثلة تجد القوات الأمريكية نفسها أمام مهمة شاقة حيث لا مفر من تكبدها خسائر فادحة.

وتزيد الأمور سوءاً: فالقوات البرية الأمريكية على خلاف المستشارين العسكريين أو القوات الجوية تستحث بشكل دائمٍ تقريباً ردود فعل

سلبية من شعوب العالم النامي التي ترتاب من اقتحامات الاستعمار الجديد مهما توخى الجنود الدقة والحذر لتفادي وقوع الضحايا من المدنيين ومهما بلغ الانفتاح الذي يستقبلهم به جزءٌ من السكان. أضف إلى أن الدول المجاورة وإذ تتخوف من إمكانية تواجد قوات أمريكية على حدودها غالباً ما تجد أنه من مصلحتها دعم المتمردين. وهذا ما فعلته فيتنام الشمالية والصين في فيتنام الجنوبية وما فعلته باكستان في أفغانستان وما فعلته إيران وسوريا في العراق.

ومن شأن هذه المقاومة أن تجعل تكلفة الحرب تقع على الكاهل الأمريكي حيث يؤيد القادة الأمريكيون زيادة السيطرة على العمليات من أجل التعامل مع التهديدات المتعاظمة. وحتى عندما يكتفي الجيش بركيزة "الحفظ" يبقى الثمن الذي يدفع بالدماء والأموال باهظاً. ولتبرير هذه التكاليف المرتفعة تزداد عمليات "البناء" ضخامة لتصبح أكثر فأكثر انعكاساً لما تعتبره الولايات المتحدة شكل الدولة الإنسانية والفعالة والصالحة للاستمرار اقتصادياً. وإذا بالمسؤولين في الدولة المضيفة يجارونها بشكل سطحي لأن بقاءهم يعتمد عليها ولأنهم يستفيدون من سخائها. لكن الإصلاحات الحاسمة - على غرار الآليات الثلاثة المستقلة لمحاربة الفساد التي ساهمتْ في بلورتها في بغداد خلال تواجدي هناك - لن تصمد دون اهتمام متواصل من الولايات المتحدة. فطوال فترة بقاء القوات الأمريكية تستمر المساعي الهادفة إلى إرساء الاستقرار بفضل فيضٍ من المقاييس ذات الإيجابية المثيرة للريبة.

لكن حالما تغادر القوات الأمريكية فليس هناك مفر من حدوث حالة مشابهة لتلك التي لوحظت في العراق بعد عام 2011. إذ تبقى بعض الإصلاحات راسخة فقد حافظ العراقيون مثلاً على التزامٍ حازم بالمبادئ الانتخابية والدستورية في حين يتداعى بعضها الآخر ويفشل. وإذا لم يظهر أي تهديد فعلي فتمضي الدولة بخطى متعثرة إما إذا ظهر مثل هذا التهديد على غرار ظهور تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» في عام 2014 فتعمّ الكارثة.

في هذا السياق يبدو أن بوت وبرانين يرجحان أنه لو أبقت الولايات المتحدة قوات في العراق لفترة كافية لتمكنت من تجنب مثل هذا المصير. لكن هذا النوع من الحجج لم يخضع قط للاختبار بالكامل في إطار مكافحة التمرد بمفهومه الأوضح وذلك لسبب بسيط وهو أن الرأي العام الأمريكي دائماً ما يشعر بالإرهاق عاجلاً أم آجلاً من هذه الحملات ويضغط على الحكومة الأمريكية لإنهائها. ويرى بوت أن رؤساء الولايات المتحدة استخفوا بـ "الصبر المذهل" الذي يتحلى به الشعب الأمريكي تجاه هذه المساعي واصفاً المعارضة التي أبداها الشعب ضد حرب العراق بأنها ذات أهمية سياسية بين عامَي 2006 و2007 فقط وذلك "حين تجاوز عدد الوفيات الأمريكيين في العراق المئة ضحية في الشهر وبدت الحرب خاسرة" على حد تعبيره. لكن ذلك أشبه بالقول بأن المعارضة لحرب فيتنام لم يكن لها قيمة إلا في أوج الحرب بين عامي 1968 و1970 وفي ذلك قراءة خاطئة للمزاج الشعبي الأكثر عموماً الذي كان مكفهراً على مدى كلتا الحربين. وفي كل حالة كان البيت الأبيض يهدّئ شكوك الجمهور بالإنجازات المحرزة ليس فقط في ساحة المعركة بل أيضاً بالضمانات على النهاية الوشيكة للنزاعات. فالرئيس جورج دبليو بوش تحدى الرأي العام وآثر التصعيد في حرب العراق عام 2007 تماماً كما فعل الرئيس ريتشارد نيكسون في فيتنام حين أرسل قوات إلى كمبوديا ولاوس بين عام 1970 و1971. لكن بوش شأنه شأن نيكسون أرفق تصرفه الميال للقتال بالتركيز على تحويل الصراع ليصبح من مسؤولية الحكومة المضيفة. فبدأ بسحب القوات القتالية بعد فترة وجيزة من بدء طفرة الانتشار الأخيرة للقوات العسكرية كما وعد القادة العراقيين بسحب كافة الجيوش الأمريكية بحلول نهاية عام 2011. وإذا لم يقم كلا الرئيسين بطمأنة الشعب على عزمهما على الانسحاب الوشيك لانفجرت معارضة أكبر ضد كلتا الحربين في تلك الفترات الحاسمة.

ومهما كانت التغيرات التي تطمح الولايات المتحدة إلى رؤيتها في العالم عليها أن تتذكر أن الجيش الأمريكي موجودٌ لاستكمال مهام عسكرية كهزيمة ألمانيا النازية أو إخراج العراق من الكويت. لذلك حين يعطي الزعماء السياسيون لوزارة الدفاع الأمريكية أهدافاً عريضة تتمثل بالتحول الاجتماعي في ستار "عمليات المرحلة الرابعة لإرساء الاستقرار" فإنهم يضعفون الدعم اللازم للمهمات العسكرية حتى الشرعية والقليلة التكلفة منها على غرار الحملة الجوية في سوريا. ولم تكن استراتيجية مكافحة التمرد في الماضي القريب سوى طريق مؤدية للهزيمة وتقليص النفقات تماماً كما كانت عليه في سبعينات القرن الماضي وكما ستكون مجدداً في المستقبل.

فما الذي إذاً يجدر بصانعي السياسات الأمريكيين أن يفعلوا في مواجهة التمرد يجب على واشنطن أن تتفاعل عبر دعم القوات المحلية الصديقة إذا أمكن وإلاّ توجب عليها القبول بالعواقب الناتجة عن انتصار التمرد واحتواء انتشاره وحماية الحلفاء المهمين. أما خوض مهمة جديدة لمكافحة التمرد ترتكز على القوات الأمريكية فهو أمرٌ غير منصف بحق خيرة الرجال والنساء الذين يخدمون في الجيش الأمريكي.

جيمس جيفري هو زميل زائر متميز في زمالة فيليب سولوندز في معهد واشنطن وسفير الولايات المتحدة السابق في العراق وتركيا. ❖

"فورين آفيرز"

موصى به

BRIEF ANALYSIS

Unpacking the UAE F-35 Negotiations

/ /

◆

Grant Rumley

(/policy-analysis/unpacking-uae-f-35-negotiations)

ARTICLES & TESTIMONY

How to Make Russia Pay in Ukraine: Study Syria

/ /

◆

Anna Borshchevskaya

(/policy-analysis/how-make-russia-pay-ukraine-study-syria)

تحليل موجز

مواجهة أزمة الغذاء في سوريا

فبراير

◆

عشتار الشامي

(ar/policy-analysis/mwajht-azmt-alghdha-fy-swrya/)

TOPICS

الشؤون العسكرية والأمنية **(ar/policy-analysis/alshwwn-alskryt-walamnyt/)**

السياسة الأمريكية **(ar/policy-analysis/alsyast-alamrykyt/)**

المناطق والبلدان

العراق **(ar/policy-analysis/alraq/)**